

الفصل التشريعي السادس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (2)

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

التاريخ: 11 شعبان 1442 هـ

الموافق: 30 مارس 2021 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن اقتراحات بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته وعددها (5). **والحال بعضها بصفة الاستعجال**

برجاء عرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

أحمد محمد الحمد

يلرج في جدول أعمال الجلسة القادمة  
مع إعطائه صفة الاستعجال

علي محمد  
13/3/20

**الفصل التشريعي السادس عشر**  
**دور الانعقاد العادي الأول**

**التقرير ( الثاني )**

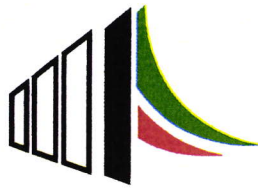
**لجنة الشؤون المالية والاقتصادية**

**عن :**

**الاقتراحات بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على  
انتشار وباء كورونا وتداعياته وعددها (٥) والحال بعضها بصفة الاستعجال**

**إعداد: فيصل الكندري**

**مراجعة: د. هاله الحميدي**



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

## فهرس المرفقات

الصفحة	الموضوع	م
13-4	تقرير اللجنة رقم (2)	1
18-14	القانون كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية	2
30-19	الجدول المقارن	3
69-31	الاقتراحات بقانون وعددها (5)	4

الفصل التشريعي السادس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : شعبان 1442هـ  
الموافق : مارس 2020م

## التقرير (2)

### للجنة الشؤون المالية والاقتصادية

#### مسن:

- 1- الاقتراح بقانون بشأن وقف سداد القروض لمدة ستة أشهر، المقدم من السيد العضو/ سعدون حماد العتيبي. (محال بتاريخ 2021/3/22)
- 2- الاقتراح بقانون بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته، المقدم من السادة الأعضاء/ أسامة أحمد المناور، مبارك عبدالله العجمي، د. عبدالله محمد الطريجي، د. خالد عايد العنزي، أحمد محمد الحمد (والحال بصفة الاستعجال). (محال بتاريخ 2021\3\7)
- 3- اقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض، المقدم من السادة الأعضاء/ يوسف فهد الغريب، د. حمود مبرك العازمي، أحمد محمد الحمد، فرز محمد الديحاني، أحمد خليفة الشحومي (والحال بصفة الاستعجال بتاريخ 2021/3/21)

- 4- اقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض، المقدم من السادة الأعضاء/ د. هشام الصالح، حمد سيف الهرشاني، د. عبدالله محمد الطريجي، سعد خالد الخنفور، د. خالد عايد العنزي (والمحال بصفة الاستعجال بتاريخ 2021/3/21).
- 5- الاقتراح بقانون بشأن تأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة، المقدم من السيد العضو/ سعود سعد أبو صليب. (محال بتاريخ 2021/3/22).

### الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة الاقتراحات المشار إليها أعلاه حسب تواريخ الإحالة المبينة قرين كل منها، وذلك لدراستهم وإعداد تقرير بشأنهم.

### اجتماعات اللجنة:

وبهذا الصدد عقدت اللجنة اجتماعين الأول بتاريخ 2021/3/23 والثاني بتاريخ 2021/3/25 حضر جانباً منهما كلاً من:

### وزارة المالية:

الوكيل المساعد لشؤون الميزانيات  
ووكيل وزارة المالية بالإنابة

- السيدة / أسيل السعد المنيفي

- السيد / عبدالعزيز إبراهيم الملا      مدير إدارة الدين العام

**الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

- السيد / عادل شملان الحساوي      المدير العام بالتكليف  
- السيد / د. محمد حسين جاسم      مدير المكتب القانوني  
- السيد / أحمد مرزوق المطيري      رئيس قسم متابعة اللجان

**المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:**

- السيد / خالد عبد الله الفضالة      نائب المدير العام  
- السيدة / مها عبدالله الرجعان      مدير الشؤون التأمينية  
-      مستشار قانوني

**بنك الكويت المركزي:**

- السيد / يوسف جاسم العبيد      نائب محافظ بنك الكويت المركزي  
- السيد / هيا بندر الحميدي      مدير مكتب الاستقرار المالي بالوكالة

**الضيوف من السادة الأعضاء:**

- السيد العضو / أسامة أحمد المناور

## الهدف من الاقتراحات بقوانين:

تهدف الاقتراحات بقانون في مجملها إلى تخفيف الأعباء التي فرضتها جائحة فيروس كورونا على الأفراد وآثارها السلبية التي انعكست على كافة قطاعات الدولة، وذلك بتأجيل الأقساط.

## رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية:

وقد اطلعت اللجنة على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقمي (36) و(52) وجاء رأي اللجنة أن الاقتراحات بقانون المرفقة في التقريرين لا تشوبهم شبهة مخالفة أحكام الدستور.

**وبهذا الصدد استمعت اللجنة إلى رأي الجهات المختصة والتي جاءت كالتالي:**

## وزارة المالية:

أوضحت وزارة المالية أنها معنية بصندوق دعم الأسرة وصندوق المتعثرين فيما يخص تأجيل الأقساط، وقد سبق أن صدر قرار مجلس الوزراء 573 بتاريخ 2020/4/27 بالموافقة على تأجيل أقساط الصندوقين، وصدر القانون رقم 6 لسنة 2020 بتأجيل تحصيلها لمدة ستة أشهر، وبلغ إجمالي المتحصلات التي تم تأجيلها ما يقارب 13 مليون دينار كويتي، وأن التكلفة الاقتصادية في حال استثمار هذا المبلغ من قبل الهيئة العامة للاستثمار تقدر ما بين 71-85 ألف دينار فقط.

## وفيما يلي بيان بوضع الصندوقين:

عدد العملاء المستفيدين	المبلغ الإجمالي المتوقع تحصيله لفترة 6 أشهر (د.ك)	المبلغ المتوقع تحصيله لشهر الواحد (د.ك)	الصندوق
15,947	7,500,000	1,250,500	المتعثرين
16,333	12,000,000	2,000,000	دعم الأسرة
32,280	19,500,000	3,250,000	الإجمالي

وستبلغ التكلفة الاقتصادية عن تأجيل المبالغ المشار إليها في الجدول السابق في حال استثمار هذا المبلغ من قبل الهيئة العامة للاستثمار ما بين 85-110 ألف دينار كويتي بناء على سعر الفائدة الشهرية ما بين (0.875%-1.125%).

وأضافت أن الخزنة العامة للدولة تعاني من ضعف في السيولة وتحتاج إلى الدعم، لا أن يتم إرهاقها بأعباء إضافية، وأنه يجب تحديد الفئات المتضررة فعلياً من الجائحة لكي يتم تأجيل الأقساط الخاصة بها، حيث أن معظم الكويتيون يعملون في القطاع الحكومي ولم تتأثر رواتبهم على الإطلاق، بل تراجع الانفاق في الفترة الأخيرة خاصة خلال الإغلاق الجزئي وذلك ثابت في الإحصاءات الرسمية.

### المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

بيّنت المؤسسة أنه عندما تم تأجيل الاستقطاعات المستحقة لهم لم ترغب شريحة من المتقاعدين بالتأجيل أو تخفيض القسط الخاص بالمعاشات المقدمة، والكلفة التي تحملتها المؤسسة تم أخذها من موارد المؤسسة بسبب عدم وجود عوائد استثمار مقابل تلك الاستقطاعات والاقساط المؤجلة.



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

وأضافت المؤسسة أن التأجيل غير مجدي، فليست جميع الحالات تستحق التأجيل، وأن الأرقام تغيرت منذ التأجيل الذي حصل في العام الماضي. وفيما يخص الكلفة المالية المترتبة عن تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر ابتداءً من أبريل 2021 فهي كالتالي:

التكلفة (بالمليون د.ك)	تكاليف التأجيل لسنة 2021
19.51	أقساط الاستبدال
10.32	أقساط المعاش المقدم
1.15	اشتراكات المؤمن عليهم في الباب الخامس
5.05	اشتراكات أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوكة للدولة
36.03	الإجمالي

### بنك الكويت المركزي:

أوضح البنك المركزي أنه المعني في الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية في الدولة، وذكر البنك المركزي قيام البنوك التقليدية والإسلامية بتاريخ 2020/3/20 بمبادرة منها وعلى حسابها الخاص القيام بتأجيل أقساط عملائها لمدة ستة أشهر وكانت الكلفة ما يقارب 340 مليون دينار كويتي.

وأضاف البنك المركزي أن البنوك قد تضررت جراء ذلك، حيث أن التدفقات المالية التي كانت ترد بشكل أقساط عندما يتم تأجيلها تضر بالسيولة، والبنوك ليست لديها القدرة على تحمل التبعات المالية مرةً أخرى، وذلك ينطبق أيضاً على شركات التمويل، وينعكس على أموال المودعين.

وكان رأيهم في الختام هو رفض تأجيل الأقساط وعدم الاتفاق على ذلك.

### الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أشار الصندوق الوطني أنه قد سبق وصدّر قرار في فبراير 2021 بتأجيل أقساط أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق وذلك لمدة عام، وذلك استشعاراً من الصندوق بمعاناة هذه الفئة ومدى تضررهم من تداعيات الجائحة.

### وزارة النفط:

أفادت الوزارة أن الاقتراحات لم تتضمن أي مساس بحقوق مؤسسة البترول وشركاتها التابعة حيث أن الاقتراحات تتعلق بأصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل.

### بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة التعليم العالي:

وجهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية دعوة إلى الجهات المشار إليها لحضور اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 2021/3/23 إلا أنها لم تحضر الاجتماع.

## عمل اللجنة

اطلعت اللجنة على الاقتراحات بقوانين، ورأت أن الغاية منها مستحقة والتي تتمثل في التخفيف من تداعيات أزمة فيروس كورونا التي انعكست آثارها السلبية على كافة قطاعات الدولة، والتخفيف من الأعباء المالية التي تثقل كاحل الأفراد في هذه الأزمة وقامت اللجنة بحساب التكلفة التقريبية المترتبة عن تطبيق أحكام هذا القانون بناءً على المعطيات التي وردت إليها وذلك على النحو التالي:

## تكلفة التأجيل التقريبية لمدة ستة أشهر:

التكلفة (بالمليون د.ك)	البيان
19.51	أقساط الاستبدال
10.32	أقساط المعاش المقدم
1.15	اشتراكات المؤمن عليهم في الباب الخامس
5.05	اشتراكات أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوكة للدولة
340	أقساط البنوك الإسلامية والتقليدية وشركات التمويل والاستثمار
0.11	أقساط صندوق المتعثرين وصندوق دعم الأسرة
376,14	الإجمالي

## وبناء على ما سبق قررت اللجنة ما يلي:

1- تأجيل جميع الالتزامات المالية المستحقة على المواطنين للجهات التالية:

- صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.
- صندوق دعم الأسرة.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

2- تأجيل جميع الأقساط المستحقة للبنوك الإسلامية والتقليدية وشركات التمويل والاستثمار.

3- تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر، ومنح الجهات الحق بالتأجيل لمدة أخرى إذا لزم الأمر.

### التصويت:

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على الاقتراح بقانون في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر، وذلك على النحو المبين بالجدول المقارن.

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

### مقرر اللجنة

حمد سيف الهرشاني



### المرفقات :

- القانون كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية .
- نسخة من الاقتراحات قانون وعددها (5).
- الجدول المقارن.

## مرفق (1)

النص كما انتهت إليه اللجنة  
ومذكرته الإيضاحية

## اقتراح بقانون

رقم ( ) لسنة 2021

### في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم 30 لسنة 1965 بشأن بنك الائتمان الكويتي،
- وعلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار، والمعدل بالقانون رقم 28 لسنة 2014،
- وعلى القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة، والمعدل بالقانون رقم 27 لسنة 2014،
- وعلى القانون رقم 6 لسنة 2020 بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

### مادة أولى

يؤجل سداد الالتزامات المالية المستحقة على المواطنين لدى الجهات التالية:

1- صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.

2- صندوق دعم الأسرة.

3- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

4- بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

### مادة ثانية

يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار

وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

### مادة ثالثة

تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداءً من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية.

ويجوز بقرار من الجهات المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لستة أشهر

أخرى.

### مادة رابعة

تؤخذ الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الخزنة العامة للدولة.

State of Kuwait



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

### مادة خامسة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت**

**نواف الأحمد الصباح**

## المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون

رقم ( ) لسنة 2021

### في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر

تسببت جائحة فايروس كورونا في أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة إثر اتخاذ قرارات الإغلاق حفاظاً على صحة المجتمع.

واعتباراً لكون معظم المواطنين ملزمون بأداء أقساط مالية للوفاء بما في ذمتهم لعدد من الجهات الحكومية والبنوك المحلية والشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وتقديراً للظروف المالية العصيبة التي تواجههم جراء تداعيات الجائحة، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون ليتيح لهم الاستفادة من تأجيل الالتزامات المالية المستحقة عليهم لمدة ستة أشهر من تاريخ سريان هذا القانون على أن تحدد الجهات المعنية الضوابط والشروط اللازمة لتنفيذه.

حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على تأجيل سداد الالتزامات المالية المستحقة على المواطنين لدى الجهات التالية:

1- صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.

2- صندوق دعم الأسرة.

3- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

4- بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

أما المادة الثانية تتعلق بتأجيل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.



وجاءت المادة الثالثة لتحدد مدة التأجيل بستة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون، وأعطت الحق للجهات المعنية بتمديد تلك المدة لمدة مماثلة. وفيما يخص التكلفة المالية لهذا القانون، نصت المادة الرابعة على أخذ الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الخزانة العامة للدولة. ونصت المادة الخامسة أنه على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مرفق (2)

الجدول المقارن

## جدول مقارن من:

### الاقتراحات بقانون وعددها 5 بشأن:

- 1- الاقتراح بقانون بشأن وقف سداد القروض لمدة ستة أشهر، المقدم من السيد العضو/ سعدون حماد العتيبي. (محال بتاريخ 2021/3/22)
- 2- الاقتراح بقانون بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته، المقدم من السادة الأعضاء/ أسامة أحمد المناور، مبارك عبدالله العجمي، د. عبدالله محمد الطريجي، د. خالد عايد العنزي، أحمد محمد الحمد (والحال بصفة الاستعجال). (محال بتاريخ 2021\3\7)
- 3- الاقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض، المقدم من السادة الأعضاء/ يوسف فهد الغريب، د. حمود مبرك العازمي، أحمد محمد الحمد، نرذ محمد الديحاني، أحمد خليفة الشحومي (والحال بصفة الاستعجال). (محال بتاريخ 2021/3/17)
- 4- الاقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض، المقدم من السادة الأعضاء/ د. هشام الصالح، حمد سيف الهرشاني، د. عبدالله محمد الطريجي، سعد خالد الخنفر، د. خالد عايد العنزي (والحال بصفة الاستعجال). (محال بتاريخ 2021/3/21)
- 5- الاقتراح بقانون بشأن تأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة، المقدم من السيد العضو/ سعود سعد أبوصليب. (محال بتاريخ

(2021/3/22)



ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقترح بقانون الخامس	الاقترح بقانون الثالث والرابع	الاقترح بقانون الأول
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وعلى القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية وشركات القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار، لسنة 2014،</li> <li>- وعلى القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة، والمعطل بالقانون رقم 27 لسنة 2014،</li> <li>- وعلى القانون رقم 6 لسنة 2020 بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوق المتعثرين ودعم الأسرة،</li> <li>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وعلى القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية وشركات القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار،</li> <li>- وعلى القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة،</li> <li>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وعلى القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار،</li> <li>- وعلى القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة،</li> <li>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وعلى القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار،</li> <li>- وعلى القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة،</li> <li>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،</li> </ul>

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقترح بقانون الخامس	الاقترح بقانون الثاني	الاقترح بقانون الأول
		<p><b>المادة الأولى</b></p> <p>لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى القريب لكل منها:</p> <p>الجهات الدائنة: هي كل جهة حكومية أو بنك من البنوك العاملة على اختلاف أنواعها يتولى عملية الإقراض للشخص الطبيعي أو المعنوي.</p>	<p><b>مادة أولى</b></p> <p>يعمل بأحكام هذا القانون حتى تاريخ انتهاء السنة المالية للميزانية العامة 2021-2022.</p>	<p><b>مادة أولى</b></p> <p>لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى القريب لكل منها:</p> <p>الجهات الدائنة: هي كل جهة حكومية أو بنك من البنوك العاملة على اختلاف أنواعها يتولى عملية الإقراض للشخص الطبيعي أو المعنوي.</p>

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقترح بقانون الخاص	الاقترح بقانون الثالث والرابع	الاقترح بقانون الثاني	الاقترح بقانون الأول
	<p><b>مادة أولى</b></p> <p>يؤجل سداد <b>الالتزامات المالية</b> المستحقة على المواطنين لدى الجهات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.</li> <li>2- صندوق دعم الأسرة.</li> <li>3- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.</li> <li>4- بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.</li> </ol> <p>وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p><b>مادة ثانية</b></p> <p>يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار <b>وشركات التمويل</b> الخاضعة لرقابة البنك المركزي.</p> <p>ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p><b>مادة ثالثة</b></p> <p>تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين <b>في سنة أشهر ابتداءً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية</b>. ويجوز بقرار من الجهات المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لسنة أشهر أخرى.</p>	<p><b>مادة (1)</b></p> <p>يؤجل سداد <b>الأقساط المستحقة</b> على المواطنين لدى الجهات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.</li> <li>2. صندوق دعم الأسرة.</li> <li>3. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.</li> <li>4. بنك الائتمان.</li> </ol> <p>وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p><b>مادة (2)</b></p> <p>يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة الممنوحة للمواطنين في البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي.</p> <p>ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p><b>مادة (3)</b></p> <p>تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في سنة أشهر ابتداءً من تاريخ صدور هذا القانون.</p>	<p><b>مادة ثانية</b></p> <p>يؤجل استحقاق الأقساط والاستقطاعات التالية لمدة ستة أشهر اعتباراً من 1-4-2021 ويجوز بقرار من مجلس الوزراء التمديد حتى 31-3-2022:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على العملاء المستفيدين من صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار وصندوق دعم الأسرة.</li> <li>2- الأقساط والاستقطاعات المستحقة للبنوك والمصارف وشركات التمويل والتسهيلات الائتمانية مع الغاء الفوائد المترتبة على التأجيل وبلا رسوم، ويتولى مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي إصدار القرارات اللازمة لذلك.</li> </ol>	<p><b>مادة ثانية</b></p> <p>تلتزم الجهات الدائنة منذ تاريخ سريان هذا القانون بتأجيل سداد القروض بكافة أنواعها ولمدة ستة أشهر.</p>	

ملاحظات	ما انتهمت إليه اللجنة	الاقترح بقانون الثالث والرابع	الاقترح بقانون الثاني	الاقترح بقانون الأول
			<p>3- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على المتقاعدين وأصحاب أنصبة المعاشات والموظفين في القطاع الحكومي عن أي نص في قانون التأمينات الاجتماعية بما في ذلك أقساط الاشتراكات والاستبدال والمعاش المقدم.</p> <p>4- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية عن صرف المعاش التقاعدي.</p> <p>5- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.</p> <p>6- الأقساط والاستقطاعات المستحقة لصالح بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن القروض العقارية والاجتماعية والوحدات السكنية.</p>	

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح بقانون الثالث والرابع	الاقتراح بقانون الثاني	الاقتراح بقانون الأول
			<p><u>مادة ثالثة</u></p> <p>تضاعف المكافأة المالية ومصاريف البعثات للطلبة والطالبات الموجودين في الخارج بغرض الدراسة في ظل انتشار جائحة كورونا.</p>	

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الانقراج بقانون الثالث والرابع	الانقراج بقانون الثاني	الانقراج بقانون الأول
			<p><b>مادة رابعة</b></p> <p>تخفض رسوم ومصاريف الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة إلى ما نسبته 20% فقط في ظل التعليم الإلكتروني عن بعد منذ تاريخ تعطيل الدراسة بالحضور وفقاً لقرار مجلس الوزراء والوزير المختص وتتحمل الخزينة العامة للدولة مبلغ الـ 80% المتبقي.</p> <p>وتعاد المبالغ بالفارق المقرر وفق الفقرة السابقة لمن دفع قبل صدور هذا القانون.</p>	

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الاقترح بقانون الثالث والرابع	الاقترح بقانون الثاني	الاقترح بقانون الأول
			<p><u>مادة خامسة</u></p> <p>يشكل البنك المركزي لجان تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية ووزارة التجارة وهيبة القوى العاملة، وممثلين عن البنوك والمصارف والمؤسسات والشركات التمويلية والائتمانية تدرس حالات التعثر المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الممولة ذاتياً، ويصدر محافظ البنك المركزي قرارات تنظيمية لعمل اللجان ويحدد الشروط والاجراءات اللازمة لاعتماد دعم تمويل أصحاب تلك المشاريع أو ضمان تمويلهم بنسبة، مع منحهم مهلة سداد عن السنة الأولى وبأقساط تتدرج عن كل عام يتلو العام الأول، ويقدم تقريراً لمجلس الأمة بعد ثلاثة أشهر متضمناً الاعتماد المالي المقرر لذلك لإقراره بقانون.</p>	

ملاحظات	ما انتهت إليه اللجنة	الالتزاج بقانون الثالث والرابع	الالتزاج بقانون الثاني	الالتزاج بقانون الأول
			<p><u>مادة سادسة</u></p> <p>على مجلس الوزراء تقديم تقرير لمجلس الأمة كل ثلاثة أشهر عن اجراءات تخفيض أعداد العمالة الوافدة في القطاعين الحكومي والخاص وتعديل التركيبة السكانية.</p>	

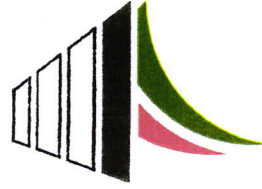
ملاحظات	ما انتهمت إليه اللجنة	الاقتراح بقانون الثالث والرابع	الاقتراح بقانون الثاني	الاقتراح بقانون الأول
	<p><u>مادة رابعة</u> تؤخذ الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الخزينة العامة للدولة.</p>			<p><u>مادة رابعة</u> يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.</p>

ملاحظات	ما انتهمت إليه اللجنة	الاقترح بقانون الخامس	الاقترح بقانون الثالث والرابع	الاقترح بقانون الثاني	الاقترح بقانون الأول
	<p><u>مادة خامسة</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p><b>أمير دولة الكويت</b></p> <p><b>نواف الأحمد الصباح</b></p>	<p><u>المادة الثالثة</u></p> <p>يصدر وزير المالية القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p><u>المادة الرابعة</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p><b>أمير الكويت</b></p> <p><b>نواف الأحمد الصباح</b></p>	<p><u>مادة (4)</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p><b>أمير الكويت</b></p> <p><b>نواف الأحمد الصباح</b></p>	<p><u>مادة سابعة</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p><b>أمير الكويت</b></p> <p><b>نواف الأحمد الصباح</b></p>	<p><u>مادة خامسة</u></p> <p>يسرى العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p><u>مادة سادسة</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p><b>أمير الكويت</b></p> <p><b>نواف الأحمد الصباح</b></p>

مرفق (3)

الاقتراحات بقانون و عددھا  
(5)

**الاقتراح بقانون الأول وفق  
تقرير لجنة الشؤون  
التشريعية والقانونية رقم  
(52)**



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي السادس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير ( ٥٢ )

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ : ٩ شعبان ١٤٤٢ هـ

الموافق : ٢٢ مارس ٢٠٢١ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم **التقرير الثاني والخمسين** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر .

**برجاء عرضه على المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

يرجى في حال حصول أي حال الطيبة القادمة  
بجان إلى رفقة السكوك أي البيع ، الاقتراح

رئيس اللجنة  
د. خالد عابد العنزي



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي السادس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٩ شعبان ١٤٤٢ هـ  
الموافق : ٢٢ مارس ٢٠٢١ م

**التقرير الثاني والخمسون  
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

**عن**

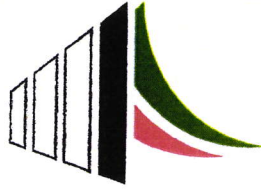
**الاقتراح بقانون بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر ، المقدم من السيد  
العضو / سعدون حماد العتيبي.**

**الإحالة:**

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون  
المشار إليه بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

**اجتماع اللجنة :**

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٢ .



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

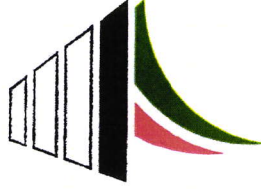
### موضوع الاقتراح بقانون :

يقضي الاقتراح بقانون بإلزام الجهات الدائنة بتأجيل أقساط القروض الممنوحة للمواطنين، حيث جاء الاقتراح بقانون في ستة مواد ، وقد عرفت المادة الأولى الجهات الدائنة بأنها كل جهة حكومية أو بنك من البنوك العاملة على اختلاف أنواعها يتولى عملية الإقراض للشخص الطبيعي أو المعنوي ، وألزمت المادة الثانية الجهات الدائنة بتأجيل سداد أقساط القروض للمواطنين بكافة أنواعها لمدة ستة أشهر من تاريخ سريان القانون ، وأنطت المادة الثالثة بوزير المالية اصدار القرارات اللازمة والشروط والضوابط لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وألغت المادة الرابعة كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وحددت المادة الخامسة تاريخ سريان هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى مساعدة المواطنين في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كورونا والتي لحقت بالأفراد والشركات وجميع القطاعات نتيجة لإغلاق العديد من المنشآت ، وذلك من خلال تأجيل أقساط القروض الممنوحة للمواطنين والذي سيؤدي بالنتيجة إلى تحريك عجلة الاقتصاد .

### عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة أن فكرة الاقتراح بقانون لا تشوبها شبهة مخالفة أحكام الدستور إلا أنه يحتاج لمزيد من الدراسة في اللجنة المختصة وأخذ رأي الجهات المعنية للوقوف على الجوانب المالية كما أن بعض النصوص تحتاج إلى ضبط في الصياغة التشريعية ومن أهم هذه الملاحظات شطب عبارة ( من تاريخ سريان هذا القانون ) الواردة في المادة الثانية كون المادة الخامسة من الاقتراح بقانون أشارت إلى تاريخ سريان هذا القانون .



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

### رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى **الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون ، مع الأخذ بالملاحظة سالفة البيان .

State of Kuwait



دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

مهند طلال السايير

\* المرفقات : صورة ضوئية من :

- مرفق رقم (١) : الاقتراح بقانون .

**مرفق رقم (١)**  
**نسخة من الاقتراح بقانون**

State of Kuwait



٤٠٤ / ٢٠١٤

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

سعدون حماد العتيبي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء

### اقتراح بقانون

### بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،

وعلى الأمر الأميري الصادر بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار المعدل بالقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤،

وعلى القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة المعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

#### المادة الأولى

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى القرين لكل منها:  
الجهات الدائنة: هي كل جهة حكومية أو بنك من البنوك العاملة على اختلاف أنواعها يتولى عملية الإقراض للشخص الطبيعي أو المعنوي.

#### المادة الثانية

تلتزم الجهات الدائنة من تاريخ سريان هذا القانون بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين بأنواعها كافة لمدة ستة أشهر.



State of Kuwait

دولة الكويت

### المادة الثالثة

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

### المادة الرابعة

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

### المادة الخامسة

يسري العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### المادة السادسة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

## المذكرة الإيضاحية

## للاقتراح بقانون

بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر

على ضوء التداعيات الاقتصادية التي نجمت عن جائحة كورونا العالمية، وما نتج عنها من أضرار اقتصادية واجتماعية لحقت بالأفراد والشركات وجميع القطاعات، وحيث إن دولة الكويت كغيرها من دول العالم قد تأثرت بهذه الجائحة نتيجة لإغلاق القطاعات الحكومية والاقتصادية، وقد انعكس ذلك على إغلاق العديد من المنشآت، ولما كانت الغالبية العظمى من سكان دولة الكويت مدينون للبنوك بعدة قروض، وطالما أن تأجيل سداد أقساط هذه القروض لمدة ستة أشهر من شأنه أن يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد، فقد جاء هذا المقترح لهذه الغاية ويتكون من ستة مواد.

حيث عرفت المادة الأولى الجهات الدائنة سيما أن الجهات الدائنة متعددة منها حكومية وبنوك عادية وبنوك إسلامية.

وألزمت المادة الثانية الجهات الدائنة بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين بأنواعها كافة لمدة ستة أشهر من تاريخ سريان هذا القانون.

بينما خولت المادة الثالثة وزير المالية بإصدار القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

وألغت المادة الرابعة كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

أما المادة الخامسة فنصت على أن: " يسري العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ".

**الاقتراح بقانون الثاني وفق  
تقرير لجنة الشؤون  
التشريعية والقانونية رقم  
(36)**

الفصل التشريعي السادس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير ( ٣٦ )

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٨ رجب ١٤٤٢ هـ

الموافق: ٤ فبراير ٢٠٢١ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السادس والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته ، (المحال بصفة الاستعجال) .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

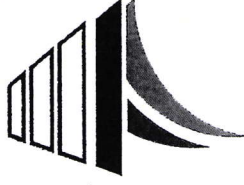
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

د. خالد عايد العنزي

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
من كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

على  
٢٠٢١/٣/٧



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي السادس عشر

دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: ١٤٤٢ رجب

الموافق: ٢٠٢١ فبراير

**التقرير السادس والثلاثون**

**للجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

**عن**

الاقتراح بقانون بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته ، المقدم من السادة الأعضاء / أسامة أحمد المناور ، د. عبدالله محمد الطريقي ، مبارك عبدالله العجمي ، د. خالد عايد العنزي، أحمد محمد الحمد (الحال بصفة الاستعجال) .

**الإحالة:**

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧ ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

كما قرر المجلس في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ الموافقة على التوصية بتكليف اللجان المختصة في الإسراع بإنجاز ورفع التقارير الخاصة بقوانين التعويضات الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا ، وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وقانون معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياتها ، وعرضها على مجلس الأمة في أول جلسة باعتبارها أولوية .

**اجتماع اللجنة :**

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٢ .

١

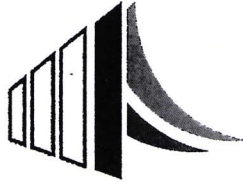
٤٢

## موضوع الاقتراح بقانون:

استعرضت اللجنة الاقتراح بقانون وتبين لها أنه جاء ب (٦) مواد ، أهم ما جاء فيها

التالي:

- تأجيل استحقاق عدد من الأقساط والاستقطاعات الواردة في الاقتراح بقانون اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١ مع جواز تمديدها حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ .
- مضاعفة المكافأة المالية ومصاريف البعثات للطلبة والطالبات الموجودين في الخارج لغرض الدراسة في ظل انتشار جائحة كورونا .
- تخفيض رسوم ومصاريف الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة إلى (٢٠%) ، وذلك في ظل التعليم الإلكتروني عن بعد منذ تاريخ تعطيل الدراسة على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة مبلغ (٨٠%) المتبقي ، وتعاد المبالغ لمن دفع قبل صدور هذا القانون وفق الفارق المحدد في الاقتراح بقانون .
- يشكل البنك المركزي لجان لدراسة حالات التعثر المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الممولة ذاتياً ، ويصدر محافظ البنك المركزي قرارات تنظيمية لعمل اللجان ويحدد الشروط والإجراءات اللازمة لاعتماد دعم تمويل أصحاب تلك المشاريع أو ضمان تمويلهم ، وتقديم تقرير لمجلس الأمة بعد ثلاثة أشهر متضمناً الاعتماد المالي لإقراره بقانون .
- يقدم مجلس الوزراء تقريراً لمجلس الأمة كل ثلاثة أشهر عن إجراءات تخفيض أعداد العمالة الوافدة في القطاعين الحكومي والخاص وتعديل التركيبة السكانية .

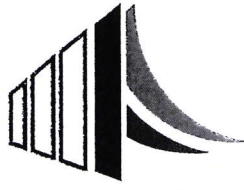


**يهدف الاقتراح بقانون -** حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى مساعدة الأسر الكويتية والعمالة الوطنية في القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمتقاعدين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودعم الإنتاج الزراعي نتيجة للأضرار التي لحقت بهم من تداعيات وباء كورونا المستجد وظهور السلالات المتحورة ، ومراعاة أولياء أمور الطلبة فيما يتعلق بالرسوم المدفوعة في ظل التحول للتعلم عن بعد ودعم الطلبة المبتعثين والدارسين على نفقتهم الخاصة من خلال قانون خاص يعالج كل هذه الأضرار.

### **عرض عمل اللجنة :**

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أنه لا يشوب الاقتراح بقانون شبهة مخالفة أحكام الدستور، أما مسألة الملاءمة فترك للجنة المختصة لتبحثها مع الجهات المعنية ، كما أبدت اللجنة بعض الملاحظات على الاقتراح بقانون من ناحية الصياغة كالتالي :

- **الديباجة:** إضافة عبارة "والقوانين المعدلة له" للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، كونه عدل أكثر من مرة.
- **المادة الأولى:** استبدال بعبارة (يعمل بأحكام هذا القانون) عبارة (تسري أحكام هذا القانون) ، ذلك أن العبرة بفترة سريان القانون تكون وفقاً لما جاء في هذه المادة .
- **الفقرة (٣) من المادة الثانية :** استبدال بعبارة (عن أي نص في قانون التأمينات الاجتماعية) عبارة (لصالح مؤسسة التأمينات الاجتماعية) ، لضبط وتوضيح المقصود بالنص .



State of Kuwait

مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

- دمج المادة الثالثة والرابعة بمادة واحدة وإعادة صياغتها لتكون كالتالي:  
" تخفض رسوم ومصاريف الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة للطلبة الكويتيين إلى ما نسبته ( ٢٠%) منذ تاريخ تعطيل الدراسة وفقاً لقرار مجلس الوزراء والوزير المختص على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة مبلغ ( ٨٠%) المتبقي ، ويجوز استعادة الفرق المالي لمن قام بدفع الرسوم قبل صدور أحكام هذا القانون ، وتضاعف المكافأة المالية ومصاريف البعثات للطلبة والطالبات الموجودين في الخارج لغايات الدراسة " .
- المادة السادسة : حذف هذا المادة ، وذلك لعدم تعلقها بموضوع الاقتراح بقانون.

كما توصي اللجنة بدراسة الجوانب المالية للاقتراح بقانون والآثار المترتبة عليه من قبل اللجنة المختصة بعد أخذ آراء الجهات المعنية .

### رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

State of Kuwait



دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية.

مقرر اللجنة

مهندس طلال السايير

\* المرفقات : صورة ضوئية من :

- مرفق رقم (١): الاقتراح بقانون .

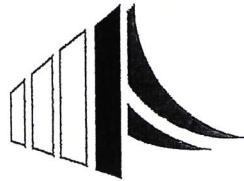
- مرفق رقم (٢): نسخة من كتاب السيد رئيس مجلس الأمة بشأن موافقة المجلس على توصية اللجان بإنجاز التقارير المطلوبة.

**مرفق رقم (١)**  
**نسخة من الاقتراح بقانون**

State of Kuwait

samah Ahmad Almunawer

Member of National Assembly



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

أسامة أحمد المناور

عضو مجلس الأمة

التاريخ: 2021/2/16م

٢٩٤ - ١٤٤٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتدابيرته مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر مع منحه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

1- أسامة أحمد المناور .

2- د. عبدالله الطريقي

3- د. خالد بن محمد العتيبي

4- د. خالد بن محمد العتيبي

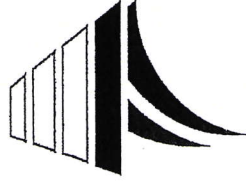
5- د. عبد الرحمن العتيبي

بسم الله الرحمن الرحيم  
بمجلس الأمة  
مع أطيب تحياتي  
أسامة أحمد المناور

١٤٤٢ / ٢ / ١٦

-٤٨-

٢٩٤



## اقترح بقانون رقم ( ) لسنة 2021

### بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته

- بعد الاطلاع على الدستور
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

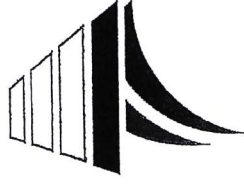
#### (مادة أولى)

يعمل بأحكام هذا القانون حتى تاريخ انتهاء السنة المالية للميزانية العامة 2022-2021.

#### (مادة ثانية)

يؤجل استحقاق الأقساط والاستقطاعات التالية لمدة ستة أشهر اعتباراً من 1-4-2021 ويجوز بقرار من مجلس الوزراء التمديد حتى 31-3-2022 :

- 1- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على العملاء المستفيدين من صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار وصندوق دعم الأسرة.
- 2- الأقساط والاستقطاعات المستحقة للبنوك والمصارف وشركات التمويل والتسهيلات الائتمانية مع الغاء الفوائد المترتبة على التأجيل وبلا رسوم , ويتولى مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي اصدار القرارات اللازمة لذلك .
- 3- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على المتقاعدين وأصحاب أنصبة المعاشات والموظفين في القطاع الحكومي عن أي نص في قانون التأمينات الاجتماعية بما في ذلك أقساط الاشتراكات والاستبدال والمعاش المقدم.



4- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على اصحاب الاعمال في القطاعين الاهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية عن صرف المعاش التقاعدي.

5- الأقساط والاستقطاعات المستحقة على اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الاقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.

6- الأقساط والاستقطاعات المستحقة لصالح بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن القروض العقارية والاجتماعية والوحدات السكنية.

(مادة ثالثة)

تضاعف المكافأة المالية ومصاريف البعثات للطلبة والطالبات الموجودين في الخارج بغرض الدراسة في ظل انتشار جائحة كورونا.

(مادة رابعة)

تخفض رسوم ومصاريف الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة إلى ما نسبته 20% فقط في ظل التعليم الإلكتروني عن بعد منذ تاريخ تعطيل الدراسة بالحضور وفقا لقرار مجلس الوزراء والوزير المختص وتحمل الخزانة العامة للدولة مبلغ الـ 80% المتبقي

وتعاد المبالغ بالفارق المقرر وفق الفقرة السابقة لمن دفع قبل صدور هذا القانون.

(مادة خامسه)

يشكل البنك المركزي لجان تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية ووزارة التجارة وهيئة القوى العاملة , وممثلين عن البنوك والمصارف والمؤسسات والشركات التمويلية والائتمانية تدرس حالات التعثر المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الممولة ذاتيا , ويصدر محافظ البنك المركزي قرارات تنظيمية لعمل اللجان ويحدد الشروط والاجراءات اللازمة لاعتماد دعم تمويل أصحاب تلك المشاريع أو ضمان تمويلهم بنسبة , مع منحهم مهلة سداد عن السنة الأولى وبأقساط تتدرج عن كل عام يتلو العام الأول , ويقدم تقريرا لمجلس الأمة بعد ثلاثة أشهر متضمنا الاعتماد المالي المقرر لذلك لإقراره بقانون .



## المذكرة الايضاحية

### بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته

نظرا لاستمرار الآثار الاجتماعية والاقتصادية على الأسر الكويتية والعمالة الوطنية في القطاع الحكومي والخاص والمتقاعدين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق الوطني او الممولة ذاتيا من أصحابها , وكذلك دعم الانتاج الزراعي لتوفير الاحتياجات , نتيجة تداعيات وباء كورونا المستجد ونتيجة لما ظهر من تحور وظهور سلالات جديدة سريعة الانتشار , بما يندرج بتطورات متسارعة تتطلب تدخلا تشريعيا , لذا كان تقديم هذا الاقتراح بقانون بشكل خاص معالجا لكل الأضرار دون تشعب في عدة قوانين اخرى مترابطة يكفل وضوح التطبيق لأحكام هذا القانون مع الاخذ بعين الاعتبار الضرر المادي الذي مس أولياء الأمور بتحصيل رسوم ومصاريف عن تعليم ابنائهم في الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة في ظل تعطيل الحضور فيها والاكتفاء بالتعليم الالكتروني عن بعد ، وهو ما يستلزم عدم تحميلهم كلفة أكثر من الوقع والخدمة التعليمية المقدمة , باعتبار ان القرار يتعلق بالقرارات الحكومية المتخذة , وكذلك حماية ودعم للطلبة المبتعثين والدارسين على نفقتهم الخاصة في الخارج ممن متواجدين في بعض الدول بمضاعفة المكافأة والمصاريف المقررة لهم ليستطيعوا مواجهة التداعيات التي يتعرضون لها في تلك الدول نتيجة تزايد وانتشار الوباء .

**مرفق رقم (٢)**

**نسخة من كتاب السيد رئيس مجلس الأمة بشأن موافقة  
المجلس على توصية اللجان بإنجاز التقارير المطلوبة**

Speaker's Office

State of Kuwait

مجلس الأمة

KNA\_63638\_2021

23/02/2021



مكتب الرئيس  
دولة الكويت

المحترم

السيد/ رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد ،،،

أنهي إليكم أن مجلس الأمة قد نظري جلسته الخاصة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٢/١٦ م، لمناقشة الإجراءات والسياسة الحكومية في التعامل مع فايروس كورونا المستجد والسلالات المتحورة عنه والقرارات الحكومية وتداعياته.

وبعد الانتهاء من المناقشة تقدم بعض السادة الأعضاء بالتوصيات المرفقة وقد وافق عليها المجلس، ومن بينها التوصية الواردة في البند الأول بطلب (اسراع اللجان المختصة بإنجاز ورفع التقارير الخاصة بقوانين التعويضات الخاصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا، وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعرضها على مجلس الأمة في أول جلسة باعتبارها أولوية، بالإضافة الى قانون معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياتها).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

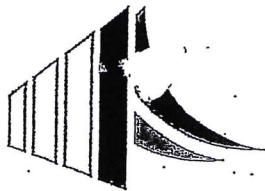


المرفقات:-

- نسخة من التوصيات المشار إليها

- ٥٤ -

٢٠٢١/٠١/١٦



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

**الموضوع: التوصيات الخاصة بجلسة كورونا تداعيات جائحة كورونا المستجد (COVID-19)**

- 1- إسراع اللجان المختصة في مجلس الأمة بضرورة إنجاز ورفع التقارير الخاصة بقوانين التعويضات الخاصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا ، وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعرضها على مجلس الأمة في أول جلسة باعتبارها أولوية. **بالإضافة إلى قانون معالجة الإضرار المترتبة على استرجاع كورنا من أعضائها**
- 2- الطلب من مجلس الوزراء بإعادة النظر في القرارات السابقة والقاضية بإغلاق بعض الأنشطة وتغيير ساعات العمل.
- 3- تشكيل فريق طبي واقتصادي بحيث تكون القرارات الصادرة متوازنة طبياً واقتصادياً بمنطق متوازن بين صحة الناس وحياتهم المعيشية.
- 4- تشكيل فريق إعلامي حكومي محترف بحيث تكون الرسالة الإعلامية الطبية دقيقة بالمعلومات والإحصائيات والإرشادات الطبية.

5- التشديد في إجراءات دخول الوافدين إلى الكويت وفي الاحترازمات الصحية والتأكد من حصول الداخل إلى الكويت على شهادة صحية ( pcr ) بالخلو من الإصابة بالفايروس والتأكد من صحتها .

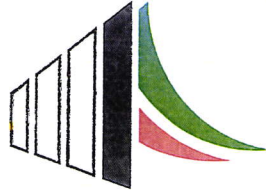
6- زيادة مراكز التطعيم وتوزيعها جغرافياً على مناطق الكويت المختلفة.

١٦/٠١/٢٠٢١  
١٦/٠١/٢٠٢١

7- سرعة صرف مكافآت الصفوف الأمامية دون ماطلة او تسويق خلال فترة شهرين من تاريخه كحد أقصى.  
٨- تأجيل الوقت الممنوح لمرضى كورونا والتفضلوا بقبول خالص التحية،،،

مقدموه  
١- د. هسيان الصالح  
٢- د. عبدالله الفرحي  
٣- د. محمد الجراح  
٤- د. دعوى القطان  
٥- د. محمد عبد الرحمن  
٦- د. محمد عبد الرحمن  
٧- د. محمد عبد الرحمن  
٨- د. محمد عبد الرحمن  
٩- د. محمد عبد الرحمن  
١٠- د. محمد عبد الرحمن  
١١- د. محمد عبد الرحمن  
١٢- د. محمد عبد الرحمن  
١٣- د. محمد عبد الرحمن

# الاقترح بقانون الثالث



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي السادس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول  
قطر اللجان  
إدارة مكتب لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٨ شعبان ١٤٤٢هـ  
الموافق: ٢١ مارس ٢٠٢١م

المحترم

الأخ الفاضل / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

نود إبلاغكم بأنه قد أحيل إلى اللجنة الاقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض ،  
المقدم من السادة الأعضاء / يوسف فهد الغريب ، د.حمود مبارك العازمي ، أحمد محمد الحمد ،  
فرز محمد الديحاني ، أحمد خليفة الشحومي ، ( المحال بصفة الاستعجال ) .

ولما كان قد سبق للجنة أن قدمت تقريرها رقم ( ٣٦ ) بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ بموضوع  
مرتبط مع هذا الاقتراح بقانون معروض على لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، لذلك نرى  
إحالة الاقتراح لهذه اللجنة للارتباط طبقاً لنص المادة (٩٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

مع خالص التحية

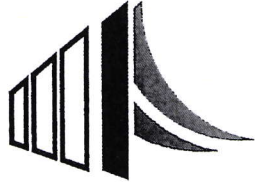
رئيس اللجنة

د. خالد عايد العنزي

المرفقات :  
نسخة من الاقتراح بقانون .

يُعاد إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية  
في يوم يوم الثلاثاء المقبل الجلسة القادمة

- ٥٦ -



٣٨٤٠٠٤١٣٨٤

State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

بإعجاب وجدوا أعمالهم  
مما يفتخرون به من  
تم إنجازه من قبلهم

حل  
١٤١٧ هـ

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحترم  
تحية طيبة وبعد،،،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تأجيل أقساط القروض

مشفوعا بمذكرته الايضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس

الأمة الموقر مع منحة صفة الاستعجال.

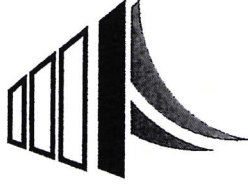
مع خالص التحية،،،،،

مقدمو الاقتراح

١- د. محمد عبد الله  
٢- د. محمد عبد الله

٣- د. محمد عبد الله  
٤- د. محمد عبد الله

١- يوسف فهد العزيب  
٢- د. محمد عبد الله  
٣- د. محمد عبد الله



## اقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض

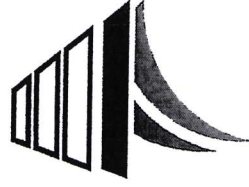
- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وينظم المهن المصرفية والقوانين المعدة له،
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية،
- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن بنك الائتمان الكويتي،
- وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية،
- وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار،
- وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٣ في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

### مادة (١)

يؤجل سداد الأقساط المستحقة على المواطنين لدى الجهات التالية :

١. صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.
٢. صندوق دعم الأسرة.
٣. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
٤. بنك الائتمان.

وتصدر هذ الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .



**مادة (٢)**

يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة الممنوحة للمواطنين في البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي. ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

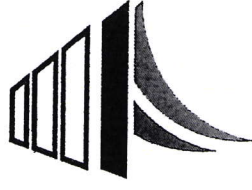
**مادة (٣)**

تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداءً من تاريخ صدور هذا القانون .

**مادة (٤)**

على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت**  
**نواف الأحمد الصباح**



## المذكرة الإيضاحية بشأن تأجيل أقساط القروض

تسببت جائحة فايروس كورونا في أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة إثر  
اتخاذ قرارات الإغلاق حفاظاً على صحة المجتمع .

واعتباراً لكون معظم المواطنين ملزمون بأداء أقساط مالية للوفاء بما في  
ذمتهم لعدد من الجهات الحكومية والبنوك المحلية والشركات الخاضعة لرقابة  
البنك المركزي - وتقديراً للظروف المالية العسيرة التي يواجهونها جراء  
تداعيات الجائحة، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون ليتيح لهم الاستفادة من تأجيل  
الأقساط المستحقة عليهم لمدة ستة أشهر من تاريخ سريان هذا القانون على أن  
تحدد الجهات الدائنة الضوابط والشروط اللازمة لتنفيذه .

# الاقتراح بقانون الرابع



٣٩٣

State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المحترم  
١٤٣١ هـ

يخاطبكم لعمامة المرفق الماتية، الرجاء ان لا تترددوا في  
تقديم في جدول أعمال الجمعية القادمة  
مع إعطائنا صفة الاستعجال

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن تأجيل أقساط القروض  
مشفوعا بذاكرته الايضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس  
الامة الموقر مع منحة صفة الاستعجال .

مع خالص التحية،،،،

مقدمو الاقتراح

محمد بن عبد الله

عبدالله فالح المختوم

-2

-4

محمد بن عبد الله

عبدالله محمد الطريحي

د. محمد بن عبد الله

-1 د. هشام الصالح

-3 د. عبدالله محمد الطريحي

-5 د. محمد بن عبد الله

www.kna.kw



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## اقتراح بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض

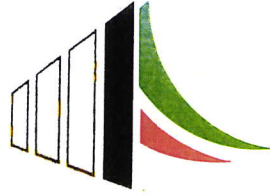
- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي  
وينظم المهن المصرفية والقوانين المعدة له،
- وعلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية،
- وعلى القانون رقم 30 لسنة 1965 بشأن بنك الائتمان الكويتي،
- وعلى القانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية،
- وعلى القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع  
المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك  
وشركات الاستثمار،
- وعلى القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

### مادة (1)

يؤجل سداد الأقساط المستحقة على المواطنين لدى الجهات التالية :

1. صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.
2. صندوق دعم الأسرة.
3. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
4. بنك الائتمان.

وتصدر هذ الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

## مادة (2)

يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة الممنوحة للمواطنين في البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي. ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

## مادة (3)

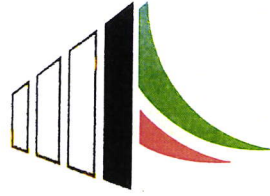
تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداءً من تاريخ صدور هذا القانون .

## مادة (4)

على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت  
نواف الأحمد الصباح

-٦٤-



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية بشأن تأجيل أقساط القروض

تسببت جائحة فايروس كورونا في أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة إثر  
اتخاذ قرارات الإغلاق حفاظاً على صحة المجتمع .

واعتباراً لكون معظم المواطنين ملزمون بأداء أقساط مالية للوفاء بما في  
ذمتهم لعدد من الجهات الحكومية والبنوك المحلية والشركات الخاضعة لرقابة  
البنك المركزي - وتقديراً للظروف المالية العسيرة التي يواجهونها جراء  
تداعيات الجائحة، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون ليتيح لهم الاستفادة من تأجيل  
الأقساط المستحقة عليهم لمدة ستة أشهر من تاريخ سريان هذا القانون على أن  
تحدد الجهات الدائنة الضوابط والشروط اللازمة لتنفيذه .

-2-

وألغت المادة الرابعة كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.  
أما المادة الخامسة منذ حدث تاريخ العمل بهذا القانون بحيث يسرى نفاذه من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية.  
وجاءت المادة السادسة مادة تنفيذية.

-٦٥-

# الاقترح بقانون الخامس

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.  
مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

سعود سعد أبو صليب

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للدراسة  
ويرد في جدول أعمال الجلسة القادمة

عل  
0.011415

### اقتراح بقانون

### بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،

وعلى الأمر الأميري الصادر بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار المعدل بالقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤،

وعلى القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة المعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

#### المادة الأولى

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى القرين لكل منها:  
الجهات الدائنة: هي كل جهة حكومية أو بنك من البنوك العاملة على اختلاف أنواعها يتولى عملية الإقراض للشخص الطبيعي أو المعنوي.

#### المادة الثانية

تلتزم الجهات الدائنة من تاريخ سريان هذا القانون بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين بأنواعها كافة لمدة سنة .

**المادة الثالثة**

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

**المادة الرابعة**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت  
نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون  
بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة

على ضوء التداعيات الاقتصادية التي نجمت عن جائحة كورونا العالمية، وما نتج عنها من أضرار اقتصادية واجتماعية لحقت بالأفراد والشركات وجميع القطاعات، وحيث إن دولة الكويت كغيرها من دول العالم قد تأثرت بهذه الجائحة نتيجة لإغلاق القطاعات الحكومية والاقتصادية، وقد انعكس ذلك على إغلاق العديد من المنشآت، ولما كانت الغالبية العظمى من سكان دولة الكويت مدينون للبنوك بعدة قروض، وطالما أن تأجيل سداد أقساط هذه القروض لمدة سنة من شأنه أن يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد، فقد جاء هذا المقترح لهذه الغاية ويتكون من أربعة مواد.

حيث عرفت المادة الأولى الجهات الدائنة سيما أن الجهات الدائنة متعددة منها حكومية وبنوك عادية وبنوك إسلامية.

وألزمت المادة الثانية الجهات الدائنة بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين بأنواعها كافة لمدة سنة من تاريخ سريان هذا القانون.

بينما خولت المادة الثالثة وزير المالية بإصدار القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ونصت المادة الرابعة على أن: " يسري العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية " .